تداعيات العنف على السياسة العامة فى مصر بعد ٣٠ يونيو

هبه أحمد عبد الراضى

الملخص:

لقد اتسمت السياسة العامة فى مصر بعد ثورة ٣٠ يونيو بحرص متخذي القرار على استعادة الأمن والاستقرار للبلاد بعد مرور مصر بثورتين تخللهما العيد من اعمال العنف والإرهاب وبدا ذلك واضحاً من خلال صدور قانون ١٠٧ لسنة ٢٠١٣ وقانون مكافحة الإرهاب الجديد.

Abstract:

The public policy in Egypt after the June 30 revolution was characterized by the keenness of the decision-makers to restore security and stability to the country after Egypt experienced two revolutions that were accompanied by many acts of violence and terrorism. This was evident through the enactment of Law 107 of 2013 and the new anti-terrorism law.

المقدمة:

لقد احتلت السياسات العامة والملفات الخدمية موضع ليس بقليل فى خطابات الرئيس محمد مرسى ألا وهى الأزمات الحياتية التى تمس المواطن فقد شملها الرئيس فى برنامج المائة يوم فى التالي وهم خمس ملفات (الطاقة، النظافة، المرور، الأمن، الخبز) قدم الرئيس فى خطاباته وعوداً لتحسينها والتغلب على المشكلات التى تعانى منها، وجاء فيها بالنص "أتعهد أن أعمل جاداً وبأسرع وقت ممكن لحل خمس مشاكل يومية فى حياة المواطن المصري: إعادة الأمن والاستقرار، ضبط المرور، توفير الوقود، تحسين رغيف العيش، وحل مشكلة القمامة"[(i)].

وذلك عندما وقف مرسى بعد نجاحه فى انتخابات الإعادة وسط ميدان التحرير دون صديري واق من الرصاص، وكان الثوار على استعداد ان يحملوه على رؤوسهم وأن يضعوه فى قلوبهم، ولكننا نلمس اليوم الاستعدادات الامنية الضخمة حول الرئيس التى لم تظهر تغييراً ملموساً عما كان سائداً أيام النظام البائد.

كانت بداية علاج المشكلات الخمس أو الأزمات الخمس التى وعد الرئيس بحلها خلال ١٠٠ يوم ؛ بداية لا تدل على تغيير حقيقي فى تفكير الرئيس ومن حوله[(ii)]. فقد كلف الرئيس السابق محمد مرسى حكومة الدكتور هشام قنديل بعد انتخابه وأدخل عليها بعض التغيير بعد استفتاء الدستور فى نهاية ٢٠١٢ وقرر فى ٢٠١٣ استمرارها إلى حين إجراء الانتخابات البرلمانية التى كانت مقررة خريف ٢٠١٣. ولم يدفع الرئيس السابق إلى تغيير الحكومة لا لعجزها عن التعامل مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزرية، ولا لتخلفها عن طرح خطه متكاملة (مجموعة من السياسات العامة) لتحسين هذه الاوضاع، ولا لوقوفها مكتوفة الأيدي أمام تكرار كوارث مرفق النقل وانهيار المباني السكنية وغيرها[(iii)].

أهداف البحث:

١- التعرف على بيئة صناعة القرار السياسي أثناء تولى مرسي حكم مصر.
٢- رصد وتفسير أشكال العنف السياسي فى مصر بعد ٣٠ يونيو .
٣- التعرف على الملامح الأساسية لعملية صنع السياسة العامة فى مصر بعد ٣٠ يونيو للحد من انتشار العنف والإرهاب .

تساؤلات البحث:

- **تتمحور مشكلة الدراسة حول تساؤل رئيسي قوامة :**

ما هى بيئة صناعة القرار فى مصر بعد تولى رئيس منتخب ؟ وما هى أبرز أنواع العنف بعد ٣٠ يونيو ؟

- **وفى أطار هذا التساؤل نسعي إلى الاجابة على جملة تساؤلات فرعية يتمثل أبرزها فيما يأتي :**

١- ماهى عقبات صناعة القرار السياسي أثناء حكم الرئيس محمد مرسي ؟
٢- ما هى أسباب قيام ثورة ٣٠ يونيو ؟
٣- ماهية السياسة العامة التى تم وضعها لمواجهة ظاهرة العنف والإرهاب فى تلك الفترة؟

المبحث الأول :
بيئة صناعة القرار بعد تولى رئيس منتخب

لقد تخبطت الرئاسة كثيراً منذ أن جاء مرسى إلى كرسي الرئاسة. تخبطت فى موضوع إعادة مجلس الشعب للانعقاد رغم وجود الحكم القضائي بإبطال مجلس الشعب وتخبطت الرئاسة فى موضوع النائب العام وتعيينه سفيراً فى الفاتيكان وما صاحب ذلك من غموض وضعف الشفافية عند معظم من حاول معالجة هذا الامر. كانت الاتهامات جاهزة عند كل من الفريقين، وكان التحصين جاهزاً عند الفريقين، ولم يلمس الشعب أن هناك ولو أدنى جزاء لمن أساء ولم

تتضح الحقيقة حتى اليوم وهذا التخبط القائم والموروث منذ العهد البائد[iv]. لقد اخفق الاخوان المسلمين فى حكم مصر وقد يكون المصطلح المناسب هو الفشل السياسي وهذا الفشل له جوانب متعددة، من أول الاداء البالغ الضعف لرئيس الجمهورية الدكتور "محمد مرسى" إلى الهزال السياسي لرئيس الوزراء "هشام قنديل". ما هذه الاستهانة بأهمية إدارة البلاد فى هذا الوقت الذى اشتعلت فيه المظاهرات الاحتجاجية فى كل محافظات مصر، وأعلنت الشرطة عن إضرابها عن العمل فى العديد من المحافظات، واتسع نطاق الانفلات الامني بصورة عير مسبوقة. رئيس وزراء يبدوا مهتزاً غاية الاهتزاز وهو جالس على كرسي رئيس وزراء مصر ولو عدنا إلى رئيس الجمهورية لأدركنا أن سلوكه السياسي يتمتع بسلبيه لا حدود لها، البلاد مشتعلة وزادها هو اشتعالاً بقراراته المتعجلة الخاصة بفرض حالة الطوارىء على محافظات القنال الثلاث، بالإضافة إلى حظر التجوال. لم يدرك الرئيس أن الشعب المصري بعد ثورة ٢٥ يناير قد عبر حاجز الخوف من السلطة ولم تعد ترهبه هذه التهديدات التى وردت فى خطابه. فكان رد فعل الجماهير فى هذه المحافظات سوى ان قاموا بتنظيم دورة لكرة القدم الليلية تبدأ الساعة التاسعة مساءاً بداية حظر التجوال وأطلق عليه "دوري حظر التجول" كما أنه أعلن عن حفلات غنائية على أنغام السمسمية فى نفس التوقيت وكان هذا أبلغ رد على قرارات الرئيس[v].

فماذا حدث منذ اللحظة التى مارس فيها سلطاته كرئيس للجمهورية والتى حولها من سلطات دستوريه إلى سلطات ديكتاتورية بحكم الإعلان الدستوري الذى أصدره، والذى حوله إلى حاكم مطلق لا معقب على قراراته. لقد انتظرت الجماهير الحلول السحرية للمشكلات التى وعدت بها الجماعة من خلال شعارها "الاسلام هو الحل"، غير أن العجيب أن الامور تدهورت بصورة أشنع مما كانت عليه فى العهد السابق. ليس ذلك فحسب، بل ظهرت أزمات السولار التى أوقفت الحياة فى البلاد فى كل المجالات النقل والزراعة والصناعة. وإذا نظرنا إلى خطورة التدهور الامني وشيوع حوادث الخطف والسرقة والإكراه والقتل، لأدركنا

أننا فى عصر الإخوان المسلمين أصبحنا كمواطنين نعيش فى فزع حقيقي لغياب الأمن وشيوع الفوضى فى الشارع، حيث تسرق السيارات جهاراً نهاراً تحت تهديد السلاح و نتيجة لغياب الأمن وفى مواجهه البلطجية تولى المواطنون بأنفسهم القبض عليهم ومحاكمتهم فى الشارع وإصدار الاحكام عليهم بالإعدام وتعليقهم على أعمدة الانارة. ومعنى ذلك أن المجتمع المصري يتحول بسرعة من مجتمع مدنى متحضر يحكمه مبدأ سيادة القانون إلى مجتمع بربري. القوة الغاشمة فيه هى المتحكمة. كما أصبحت أحداث بورسعيد الدامية مؤشراً على بداية عصر التصفيات الجسدية على مستوى الجماهير. وما حدث فى شبرا من معارك داميه سقط فيها ثلاثة قتلى وعشرات المصابين فى أحداث عبثيه[vi]. كانت التجربة المصرية لجماعة الاخوان المسلمون فى السلطة مدمرة لدرجة ان رئاسة مرسى دفعت البلاد الى حافة الانهيار والحرب الاهلية[vii].

لقد كان المأمول أن تستجيب النظم الجديدة – ولو نسبياً – لثورة التوقعات العربية والآمال الكبيرة التى فجرتها ثورات الربيع العربي. لكن التطورات صارت على أرض الواقع على نحو يخالف المأمول، رغم أن بعض الدول أخذت خطوات إيجابية كبرى مثل مصر (انتخابات تشريعية نزيهة للمجلس التشريعي بغرفتيه، انتخابات رئيس الجمهورية، تفرغ الجيش للقيام بمهامه بحفظ الأمن القومي للبلاد وخروجه من المعترك السياسي).

ورغم هذا التقدم، فإن التجربة فى مصر وقعت أسيرة الجدل والخلاف والانقسام بين القوى الثورية، فقد كانت السمه الرئيسية التى أسهمت فى نجاح الثورات هى "حالة التوحد" التى جمعت بين كافة الفرقاء فى جميع الميادين. ومثلما كانت السبب فى النجاح، فيبدوا أن غيابها أصبح سبباً فى التعثر والإخفاق، فقد تعرضت حالة التوحد هذه إلى حاله من التفكك والانقسام والتنازع على السلطة[viii]. تحقق ذلك فى مصر بين التيار الإسلامي الحاكم الذى يمثله حزب الحرية والعدالة المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين وحلفاؤه وبين المعارضة المدنية الليبرالية والعلمانية وبينهما يقف قطاع كبير من شباب الثورة، منتقداً ما

آلت إليه الأمور. فعقب نجاح الانتخابات الرئاسية بدأ الخلاف حول الإعلان الدستوري الذى أصدره رئيس الجمهورية. وعمق من هذه الحالة؛ الجدل الذى حدث حول الدستور. ومع حلول الذكرى الثانية للثورة تجددت المظاهرات والاحتجاجات، واستشرى العنف فى الشارع المصري على نحو غير مسبوق وكأنه أصبح مثل كرة اللهب، تتقاذفة المدن والجماعات (من القاهرة للإسكندرية، من ميدان التحرير للقائد إبراهيم، من المحلة الكبرى لمدن القناه، من محيط القصر الجمهوري إلى محيط مقر الإخوان المسلمين بالمقطم، من رابطه مشجعي المصري لرابطة مشجعي الأهلي). ومما زاد من حدة هذه الحالة الانفلات الأمني الذى تمر به البلاد. فكانت النتيجة الحتمية أن فشلت كل مبادرات الحوار الوطني للخروج من هذه الدائرة الجهنمية بسبب التحزب وعدم المرونة وعدم الثقة فى جدوى الحوار. وبين هذا وذاك تستغل قوى الثورة المضادة حالة الخلاف هذه لتحقيق مآربها فى إفشال الثورة. الأمر الذى جعل مصر، الدولة المركزية الكبرى فى الإقليم على شفا الإفلاس، وصار شبح الدولة الفاشلة يحوم حولها. مهدداً بانهيار ركائزها.

فعلى المستويين الاقتصادي والاجتماعي، كانت المطالب الأولى للثورات العربية اقتصادية اجتماعية فى المقام الأول، وكانت تنحصر فى القضاء على البطالة ورفع الاجور وتحقيق العدالة الاجتماعية والسيطرة على أسعار السلع والخدمات لكن يبدو أن تطورات الثورات قد أحدثت آثاراً سلبيه على الاقتصاد نتيجة العامل الأمني المتدهور وانعكاس ذلك على قطاعات الاستثمار والسياحة والمصارف وسوق الأسهم فى مصر، ولذا كان تراجع الانتاج والانخفاض الحاد للنمو الاقتصادي. أفضى كل ذلك إلى أزمه ماليه تمثلت فى نقص السيولة وعجز الموازنة العامة، فضلاً عن أزمات مستمرة فى نقص الطاقة والوقود وارتفاع معدلات البطالة[ix]. ان ادارة مرسى لم تتمكن من تنفيذ الإصلاح الاقتصادي المطلوب مما ادى إلى نمو معارضة قوية واضطرابات أكثر انتشاراً[x] وهذا كان حال مصر قبل ثورة ٣٠ يونيو.

أسباب قيام ثورة ٣٠ يونيو:

لقد أنهى الشعب المصري حكم محمد مرسى بعد عام وثلاثة أيام فقط قضاها فى الحكم. ارتكب خلالها اخطاء فادحه تمثلت فى:

١- ان علاقات مصر الخارجية تقزمت فى دول بعينها تدعم حكم الإخوان فى مصر مثل "قطر" و "تركيا"، فضلاً عن "الولايات المتحدة"، وبالتالي "إسرائيل". فى المقابل تراجعت علاقات مصر بدول محوريه عديدة خاصه فى العالم العربي.

٢- معالجه سلبيه للغاية لمباشرة اثيوبيا بناء سد النهضة، كشفت عن الافتقاد لأسس التعاطي مع الأزمات الممتدة منها.

٣- رسخ حكم مرسى على مدار عام حاله من الاستقطاب الحاد، وقسم المجتمع بين مؤيد للمشروع الإسلامي الذى يمثله الرئيس وجماعته دون ان يقدموا دليلاً واحداً على هذا المشروع، وبين مناهض له.

٤- افتعال الأزمات الرامية إلى تشتيت جهود الأمن والحد من اكتمال البناء الأمني، وكان من أبرز المشاهد إحياء ذكرى محمد محمود وستاد بورسعيد وإحداث قلاقل أمنية من آن لآخر بالعديد من المحافظات خاصه بورسعيد والسويس.

٥- الإفراج عن سجناء جهاديين من ذوى الفكر المتطرف استوطنوا سيناء وسعوا إلى تكوين إماره إسلامية متطرفة تستمد العون من انفاق التهريب مع قطاع غزه التى حظيت بكل الدعم والحماية من رئيس الدولة ذاته.

٦- تكررت وبشكل متواصل أزمات البنزين والسولار بما أثر على الحركة الحياتية للمواطن وانعكس ذلك على الانقطاع المتكرر للكهرباء.

٧- افتعال أزمات متتاليه مع القضاء، بدء من إقصاء النائب العام، إلى محاصرة المحكمة الدستورية العليا من قبل انصار الرئيس، ثم محاولة تحجيم دورها فى دستور ديسمبر ٢٠١٢، فإصدار إعلانات دستوريه وقرارات تمس بالسلب القضاء والحريات العامة ومؤسسات الدولة.

٨- تعهد مرسى بحل مشكلة المواصلات ضمن خمس مشاكل تعهد بحلها خلال المائة يوم الأولى من حكمه فاستفحلت مشكلة المواصلات خلال العام الذى شهد كوارث يوميه للطرق أبرزها حادث مصرع ٥٠ طفلاً على مزلقان أسيوط.

٩- ارتبك الحكم فى مواجهة كافة المشكلات الاقتصادية فارتفع عدد المصانع المتعثرة وازداد معدل البطالة بين فئات قطاعات التشغيل كافه وتراجعت معدلات السياحة إلى مستوى متدن، وجاءت المعالجة السلبية لسعر صرف الجنيه لتزيد من الضغوط الحياتية على المواطنين وفشل الحكم فى تحديد معدل نمو خلال عام يمكن الاسترشاد به محلياً ودولياً[xi]. وذلك حسبما ورد فى موقع الهيئة العامة للاستعلامات عن أهم الأسباب التى دفعت إلى قيام ثورة ٣٠ يونيو.

فمنذ تولى الجماعة الإخوانية حكم مصر، بدأت تظهر تدريجياً ملامح مشاريع الأخونة، التى امتدت إلى كل المجالات، وطالت القضاء والإعلام فضلاً عن السيطرة على الانشطة الاقتصادية الحيوية فى البلاد، مما أنتج حالة من الامتعاض الشعبي العارم وأعاد إلى الأذهان سلوك الحزب الوطني ونظام مبارك. وبتفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى تراجع دور مصر الإقليمي، تحول الغضب الشعبي إلى مبادرات شبابيه فعليه ترمى إلى إيقاف الكابوس الإخواني وإنقاذ مصر وبذلك كانت حملة تمرد ترجمه لحصيلة عام كامل من الفشل السياسي لمحمد مرسى وجماعته، وأيضاً تعبيراً عن مخزون من الامتعاض والرفض الشعبي لسياسات الإخوان التى تدفع مصر باطراد نحو الهاوية[xii].

ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣:

لقد اندلعت الاحتجاجات الشعبية الضخمة فى ٣٠ يونيو ٢٠١٣ بدعوه لانتخابات مبكرة تعكس الاستقطاب السياسي فى البلاد. ففى مصر لأول مرة فاز رئيس منتخب ديمقراطياً انتخابات حرة وشفافة. لكنه فشل خلال السنه الاولى من

ولايته. لقد آبى تقديم اي تنازلات سياسية سواء للبراليين أو الشباب ونتيجة لذلك. أصبحت كلتا المجموعتين متحدتين حيث انضموا إلى حركة الشباب (حركة تمرد) لجمع التوقيعات لدعم إجراء انتخابات رئاسية مبكرة[xiii]، وبمجرد انطلاق الحشد فى ميدان التحرير يوم ٣٠ يونيو تبين للجميع أن الأمر ليس مجرد احتجاج أو مطالبه ببعض الإصلاحات بل كان التحرك يذهب أبعد من ذلك ويرنو إلى اقتلاع الحكم الإخواني وتغييره بحكم يرى الوطن ولا شيء غير الوطن. هنا كانت استجابة القوات المسلحة المصرية سريعة للتحرك، إذ أعلن عبد الفتاح السيسي بيان المؤسسة العسكرية القاضي بإقالة مرسى وتعيين رئيس المحكمة الدستورية العليا (المستشار عدلي منصور) رئيس مؤقتاً إلى حين تنظيم انتخابات مبكرة[xiv].

وما ان أعلن الفريق عبد الفتاح السيسي (وزير الدفاع، القائد العام للقوات المسلحة المصرية) البيان الثالث فى ٣ يوليو ٢٠١٣، استناداً للحشود الضخمة التى عبرت عن إرادة "شعب"، حتى ثار الجدل بشأن الحدث بين المؤيدين والمعارضين.

فالذين أعلنوا عن نجاح ما سموه "ثورة ٣٠ يونيو" استندوا إلى ان الشعب هو صاحب السيادة، يوكلها إلى الرئيس، فإن أحسن استمر وإن أساء، جاز لصاحب السيادة أن يسحب التوكيل، ورأوا أن الرئيس قد مارس سياسات إقصائية راميه إلى الاستئثار بالدولة لمصلحة فصيل واحد وأبرم اتفاقات عرضت الأمن القومي للخطر وأنه فشل فى تحقيق أهداف الثورة المتمثلة فى "العيش، والحرية، والعدالة الاجتماعية "، كما رأوا أن شرعية الرئيس موضع شك. ثم وجدوا أن كل ما سبق من دلائل الفشل يستوجب المسارعة بعزل الرئيس، حتى لا يمض بالبلاد إلى الهاوية. فلم يكن غريباً أن تنحاز القوات المسلحة – طبقاً لبيان الفريق السيسي – لإرادة الشعب كما فعلت من قبل فى ٢٥ يناير ٢٠١١.وفى المقابل رأى المعارضون أن الحدث لا يعدو أن يكون انقلاباً عسكرياً تم الإعداد له، من خلال أجهزة الدولة منذ اللحظة الأولى لإعلان فوز الدكتور مرسى بالرئاسة[xv].

والواقع أن الثورة والانقلاب ليسا مفهومين علميين يقدمان لنا نماذج تفسيرية لظواهر معقدة. كما يفترض أن تكون المفاهيم فى العلوم الاجتماعية، بل هما مصطلحان متفق عليهما، فمصطلح "انقلاب" يعنى قلب السلطة، ولا يعنى بالضرورة قلب نظام الحكم، بمعنى انقلاب أوساط من النظام على أوساط أخرى من النظام نفسه بوسائل غير دستوريه أما الثورة ؛ فغالباً ما تكون تحركاً شعبياً واسعاً من خارج النظام لتغيير نظام الحكم وسياساته[xvi].

ومع ذلك بدأت جماعة "الاخوان المسلمين" منذ ذلك اليوم حربها ضد عبد الفتاح السيسي، الذى اعتبرت أنه "قاد انقلاباً عسكرياً ضد مرسى، الذى أتى به إلى رئاسة وزارة الدفاع". انطلقت المواجهات على شكل تظاهرات وقع خلالها عدد كبير من القتلى والجرحى. لتنتهي بمحاولات اغتيال، فلجأت الدولة إلى ملاحقة أعضاء التنظيم وقياديه وتوالت ردود فعل الاخوان الذين ردوا بالقيام بعدد من الاعمال التى اعتبرها الجيش والقوات المسلحة أعمالاً إرهابيه، وتعالت الأصوات التى تنادى بإقصاء التنظيم بسبب "العنف الذى يرتكبه ضد المصريين". ولجأت قوات الشرطة إلى قمع تظاهرات الاخوان المنددة بـ"عزل مرسى" وفضها بالقوة[xvii].

أحداث رابعة والنهضة:

ففى الوقت الذى كانت هناك دعوات لتظاهرات ٣٠ يونيو فى ميدان التحرير، بدأ الاعتصام فى رابعة العدوية يوم ٢٨ يونيو ٢٠١٣ حيث اتخذ مؤيدو جماعة الاخوان من رابعة العدوية مقراً لاعتصامهم وذلك حتى ١٤ أغسطس من نفس العام.

وفى حدود الساعة السادسة والثلث تقريباً، عندما قامت قوات الأمن المركزي بالنداء على المعتصمين من خلال مكبرات الصوت لإنهاء الاعتصام مع وعود بعدم الملاحقة الأمنية والقضائية لمن سوف يستجيب لنداء الشرطة، حيث

قامت قوات الأمن بفتح طريق خاص باتجاه المنصة فى المقابل كانت العناصر الإرهابية ترفض السماح للمعتصمين بالخروج من الميدان.

كما جاء فى كتاب "السيسي: الطريق إلى استعادة الدولة المصرية" أنه وفقاً للتقرير الصادر عن المجلس القومي لحقوق الانسان حول الأحداث ؛ أنه قد شهدت تصعيداً مفاجئاً باستخدام الأسلحة النارية من قبل المعتصمين تجاه القوات الأمن، مما أسفر عن مقتل ضابط وأربعة مجندين، مما دفع بقوات الأمن إلى اطلاق نيران كثيفه تجاه مصادر اطلاق النيران سقط على إثرها وفقاً للتقرير نحو ٥٠ قتيلاً من المعتصمين .وقد كانت وسائل الإعلام تنقل الأحداث على الهواء مباشراً وكان وزير الداخلية قد طلب من عدد من منظمات حقوق الإنسان مرافقة الحملة لمتابعة الأوضاع[xviii].

السياسة العامة بعد ٣٠ يونيو:

لقد اتسمت عملية صنع السياسات العامة فى فترة ٣٠ يونيو بتغلب حاله من الوفاق بين مؤسسات الدولة الرئيسية الخاصة بكل سياسة، على الأخص عند المقارنة بفترة الرئيس مرسى، التى كان واضحاً فيها القدر الكبير من الخلاف والتنازع بين مؤسسة الرئاسة من جهة ومؤسسات القضاء وربما الشرطة والإعلام وغيرها من جهة أخرى.

فتركزت معظم أدوات تصميم السياسات العامة فى شكل تشريعات جديدة أو تعديلات على تشريعات قائمه، ويلاحظ أيضاً أن الانخراط والتفاعل المباشر مع وسائل الإعلام الحكومي والخاص. كان يتم بصورة أقوى من السابق ومن قبل من يحتلون المناصب الأعلى فى السلطة التنفيذية كرئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، وإزاء قضايا داخليه، على عكس النمط العام فى مصر من أن رئيس الجمهورية كان يفضل ترك جزء كبير من التواصل بشأن القضايا الداخلية للوزراء، فى حين يتعامل هو مباشرةً مع القضايا الخارجية.

كما انعكس الوضع الأمني على ترتيب الأولويات، فمما لا شك فيه أن الوضع الأمني والهجمات الإرهابية التى تعرضت لها مصر خلال هذه الفترة، كونت مناخاً تم فيه إعطاء الأولوية فى السياسات العامة للتعامل مع الوضع الأمني، ومن ثم تضاءلت نسب الاهتمام الموجهة لسياسات أخرى[xix].

قانون تنظيم الحق فى المظاهرات السلمية:

لقد كشف أداء الرئيس المؤقت / عدلي منصور، وحكومتي د. حازم الببلاوي، والمهندس إبراهيم محلب، اللتان عاصرتا الفترة الزمنية (من يوليو ٢٠١٣- يونيو ٢٠١٤) عن حرص كبير على استعادة الاستقرار، ووضع البلاد أمام طريق استعادة البناء والتنمية، وتجاوز كافة العراقيل الداخلية التى أرادت جماعة الاخوان وتنظيمات العنف المناصرة لها وضعها أمام تقدم الوطن. وكان هناك حرص أيضاً على تمهيد الأرضية أمام استعادة علاقات التعاون الاقليمي والدولي بعد إيضاح كافة الحقائق وإبراز الإرادة الشعبية الجارفة التى طالبت باستعادة الدولة المدنية المصرية التى لا تقبل استقطاباً دينياً أو سياسياً أو عرقياً، دولة الوسطية الدينية السمحة، والأداء السياسة المتوازن الداعم لمصر وعالمها العربي والاسلامي[xx].

وفى هذا الإطار، ونظراً لما شهدته البلاد من أعمال عنف وإرهاب والعديد من التظاهرات.

خرج نص قرار المستشار عدلي منصور، رئيس الجمهورية، بقانون رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١٣، بتنظيم الحق فى الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية، وذلك وفقاً لما أعلنه السفير إهاب بدوى المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية فى مؤتمر صحفي بقصر الاتحادية حيث تشكل نص القانون من أربعة فصول :

- يختص الفصل الأول والمتضمن سبع مواد بالأحكام العامة والتعريفات.

- ويختص الفصل الثاني بمواده الثمانية بالإجراءات والضوابط التنظيمية للاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات.
- ويختص الفصل الثالث بمواده السبع بالعقوبات.
- ويختص الفصل الرابع المكون من ثلاث مواد بالأحكام الإجرائية[xxi].

فقانون التظاهر ينظم حق التظاهر شأنه شأن جميع الحقوق، فلا يجوز أن يكون حق التظاهر حقاً مطلقاً وإلا فقد ينقلب إلى فوضى ما لم يكن له إطار تقف الدولة حارسة له وعليه وحفاظاً على ما تتعرض له مصالح الدولة ومصالح المواطنين التى تنهار وتتعطل جراء المظاهرات والمسيرات.

حيث جاء لينظم أمرين الأول : حق التظاهر بوصفه حقاً دستورياً منصوصاً عليه فى كافة دساتير العالم بشرط أن يكون التظاهر سلمياً وهذا الحق من الحقوق الأساسية الذى يكفل حرية الرأي والتعبير وعرض وجهة النظر الأخرى هو أصل من أصول الديمقراطية، ولكن إذا خرج التظاهر عن حدود السلمية أو صدرت عنه أعمال بلطجة أو أفعال شائنة فيتم تطبيق القانون.

والثاني : حق الدولة فى تنظيم اي اجتماعات أو تنظيمات يمكنها تحقيق الصالح العام بما فى ذلك مصلحة الوطن والمواطن معاً [xxii].

المبحث الثانى :
العنف والإرهاب فى مصر بعد ٣٠ يونيو

تشهد مصر الآن موجه جديدة من العنف الذي باتت اثاره مستمرة عبر ثلاثة أجيال من العنف*، بدأت منذ بداية السبعينات، حيث تعددت الجماعات التي توجه نشاطها العنيف ضد النظام الحاكم ومؤسساته، أو تتخذ من مصر موطناً (سيناء) لمهاجمة أهداف خارجيه (إسرائيل) وتشابهت هذه التنظيمات في العديد من الاهداف، والوسائل، والاستراتيجيات، الإ ان الموجه الاخيرة قد تمايزت عنها، خاصة بعد عزل الرئيس السابق مرسي، وإسقاط نظامه، وشعور الإخوان المسلمين بالمظلومية، وتزايد رغبتهم في الانتقام، بعد أن تسرب حلم الدولة الاسلامية من بين أيديهم[xxiii].

كانت سيناء علي مدى التاريخ - ولا تزال – بوابة مصر الشرقية التي خرجت منها الجيوش المصرية لمواجهة الاعداء في المنطقة العربية علي اتساعها ،كما دخلت منها حملات المعتدين الي مصر، ولاتزال سيناء تمثل نقطة ارتكاز مهمه في منظومة الأمن القومي المصري، خاصه في السنوات الأخيرة واصبحت هدفاً لاختراق تلك المنظومة. وبصفه اساسيه بعد انفراد حركة حماس بالحكم في قطاع غزه. وقد زاد من خطورة ذلك ما حدث عقب ثورة ٢٥ يناير، وغياب هيبة الدولة فى مناطق متعددة من سيناء، وكذلك تراجع نفوذ الامن بقطاعاته المختلفة، وافتقاده لمكانته ووظيفته، مما اتاح حركه غير مسبوقة لعناصر داخليه وخارجيه واصلت تحركاتها لضرب الاستقرار في شبه الجزيرة.

لقد برزت المؤشرات علي تدهور المناخ الامني فى سيناء مع تنامى التيار السلفي الجهادى وتعبيره عن ثقله وحضوره فيها بمظاهر تجاوزت كل سلطات الدولة، وكان من بين ذلك، الاستعراض العسكري الذى قامت به خلايا تابعه لجماعة التكفير والهجرة في شوارع العريش عام ٢٠١٢ وانتهى بضرب قسم الشرطة، وترويع المواطنين. فضلا عن قيام مجموعات مسلحه بمحاصرة ميناء نويبع للإفراج عن متهمين بتهريب شحنة مخدرات.

وهكذا نري أن الجماعة السلفية الجهادية قد هيمنت علي المدن الرئيسية في سيناء، وأنشأت ميليشيات عسكريه تفرض الامن في ظل غياب الدولة وتتولى عمليات التهريب عبر الأنفاق ولقد سمح فتح الحدود والحركة عبر الانفاق بين مصر وقطاع غزه طوال العامين الماضيين، في فترة غياب الشرطة، بتسرب الكثير من العناصر التي كانت ملاحقة من عناصر الامن.

واصبحت سيناء بابا لتهريب السلاح ودخلت فى هذا المجال منظمات وجهات عدة، وحدث ترابط مصالح ما بين التنظيمات السلفية الجهادية المصرية فى سيناء ومثيلتها الموجودة في قطاع غزة[xxiv].

كما ظهرت جماعة انصار بيت المقدس والتى نفذت عدة عمليات في ظل حالة التدهور الامني التى مرت بها مصر ولقد مرت عمليات انصار بيت المقدس

بعدة مراحل؛ تمثلت المرحلة الاولى فى المواجهة مع إسرائيل، تلتها مرحلة المواجهة مع القوات المسلحة في سيناء، ثم انطلاقها لتنفيذ عمليات في المحافظات المصرية كافه بعد ما كانت تقتصر في تنفيذ هذه العمليات داخل سيناء فمن اهم العمليات التى قامت بها جماعة انصار بيت المقدس تفجير خطوط الغاز في يوليو ٢٠١٢ والتى وصلت الي ١٤ مرة، ثم تفرغت بعد ذلك لضرب اجهزة الامن في مصر ثم كانت مرحلة المواجهة علي أرض سيناء التي بدأت باختطاف الجنود السبعة في مايو ٢٠١٣ بهدف الضغط على الرئيس الاسبق محمد مرسى ؛من أجل عدم التصديق على حكم الإعدام الصادر بحق ١٤ من قيادات جماعة التوحيد والجهاد، وهم ائمه الجهاديين وشيوخهم في سيناء.

تلا ذلك استهداف مدرعات القوات المسلحة بعد عزل "مرسى" مباشرة من السلطة، وتوالت العمليات العسكرية للجماعة حتي إسقاط مروحيه عسكريه في ٢٦ يناير ٢٠١٤.

المرحلة الثالثة والتى تمثلت فى العمليات العسكرية خارج أرض سيناء بهدف توسيع دائرة الصراع، فوجدنا من أهم وأشهر هذه العمليات تفجير مديرية امن الدقهلية فى٢٥ ديسمبر ٢٠١٣ والتي اسفرت عن مقتل قرابه ١٥ مواطناً وإصابة قرابة ١٣٠ آخرين اغلبهم من الشرطة.

قبل هذه العملية كانت هناك محاوله فاشله لاغتيال وزير الداخلية المصري اللواء محمد ابراهيم فى ٨ سبتمبر ٢٠١٣ ولكن الجماعة نجحت فيما بعد في اغتيال مساعد وزير الداخلية اللواء محمد السعيد أثناء مغادرته لمنزله فى منطقه الهرم بالجيزة من خلال قنصه ومن أهم عملياتها أيضا التى قاموا بها خارج سيناء استهداف مبنى المخابرات العسكرية بالإسماعيلية فى ٢١ أكتوبر ٢٠١٣، وهم المسئولون عن قنص ضابط الأمن الوطني "محمد مبروك" فى المكان ما بين منزله وعمله بحي مدينة نصر[xxv].

وقد زادت من وتيرتها بعد عزل الرئيس الأسبق محمد مرسى بعد الثورة الشعبية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٣، ومن أشد عملياتها وطأه كان استهداف كمين كوم

القواديس فى ٢٤ أكتوبر ٢٠١٤ وهو ما أدى إلى استشهاد ٣١ من أبناء مصر، ولم يتوقف الأمر عند استهداف رجال الجيش والشرطة بل استهدفت الجماعات الإرهابية فى ١٦ مايو ٢٠١٥ حافلة تقل قضاة بالعريش مما أسفر عن استشهاد ثلاثة قضاة من محكمة شمال سيناء وسائق الحافلة[xxvi].

وجاء سقوط النظام المصري فى ٣٠ يونيو، وتبلور تحالف العنف الذى ضم الروافد والتنظيمات المتطرفة تحت عباءة واحدة، وبدأت هذه الكتلة بممارسات غلفها العنف وتجاوز عداؤها للنظام السياسي الجديد إلى عداء مع الدولة بأسرها وهو ما وفر غطاء لجماعات العنف.

وتواجه الدولة المصرية أيضاً إرهاباً وموجات متوالية من العنف من قبل جماعة الإخوان الإرهابية التى تسعى جاهدة إلى نشر الفوضى وزعزعة الأمن والاستقرار، وذلك لفرض إرادتهم على الشعب المصري بالقوة والعنف، من خلال التحريض واستهداف قوات الجيش والشرطة ورجال القضاء، وقطع الطرق وإتلاف الممتلكات العامة والخاصة. وفى ظل ما يقوم به هذا التنظيم من أعمال إجرامية وانتهاكات وحشية، أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي قراراً جمهورياً بقانون فى نوفمبر ٢٠١٤ ينص على:

- اعتبار كل جمعية أو منظمة أو جماعة أو عصابة تمارس أو يكون الغرض منها الدعوة باي وسيلة إلى الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع أو مصالحة أو أمنة كياناً إرهابياً.
- تجريم اي كيان من شأنه أن يتعرض للأفراد بالإيذاء أو إلقاء الرعب بينهم أو تعريض حياتهم وحرياتهم للخطر بالإضافة إلى الإضرار بالوحدة الوطنية أو البنية أو الموارد الطبيعية.
- أن تتولى إحدى دوائر محكمة استئناف القاهرة نظر طلبات الإدراج على قائمة الكيانات الإرهابية التى يقدمها النائب العام.
- تعد النيابة العامة قائمة تسمى (قائمة الإرهابيين) تدرج عليها أسماء كل من تولى زعامة أو إدارة أو عضوية الكيانات الإرهابية أو دعمها باي صورة من الصور، ويترتب على الإدراج حل التنظيم الإرهابي وحظر تمويله

وتجميد الأصول المملوكة له ولأعضائه والحرمان المؤقت من مباشرة الحقوق السياسية[xxvii].

ومنذ إدراج هذه الجماعة ضمن قوائم الكيانات الإرهابية تقوم الجهات الأمنية بجهود مكثفه لمتابعة تحركات التنظيم الإرهابي، وإجهاض مخططات أعضائه، حيث تقوم القوات بضبط العناصر المطلوب ضبطها بشكل سريع وإحضارها وعرضها على النيابات المختصة ليتم التعامل معهم وفقاً للأعراف الدولية، وطبقاً لقانون الإجراءات الجنائية الذى يكفل الدفاع عن النفس والمنشآت أمام كل من يحمل السلاح ويهدد اي مواطن أو يثير الشغب باي منشأه حيوية. وفى إطار الجهود المبذولة لمكافحة التنظيم الإرهابي. فقد أشار الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال حديثة الشهري الثالث فى ١٢ مايو ٢٠١٥ إلى أنه تم ضبط ٥٩٤ عنصراً إرهابياً فى شهر ابريل ٢٠١٥ ممن سبق صدور قرارات من النيابة بضبطهم وحوالى ٦٢ متهماً بحوزتهم عبوات متفجرة وأسلحة وذخائر وضبط ١٢٢ عبوة ناسفة، بالإضافة إلى كميات كبيرة من الأسلحة النارية والخرطوش والذخائر مختلفة الأنواع[xxviii].

إن ما قام به السيسي حتى الأن من محاولة استنهاض شرائح المجتمع كافه. فبعد ان ارتضى الرئيس محمد مرسى بعد تسلمه الحكم أن يكون مندوباً للإخوان المسلمين فى رئاسة مصر وأن ينفذ تعليمات المرشد الأكبر الهادفة إلى "أخونة" مؤسسات الدولة، بدءاً من الوسائل الإعلامية وصولاً وامتداداً إلى المؤسسات الثقافية والاقتصادية والمالية والتربوية. اصطدمت هذه السياسة بالأهداف التى رفعها الشعب المصري، كذلك بالمؤسسات الأمنية والقوات المسلحة التى تصدت لأخونة المجتمع ولمخططات الإخوان. لقد طالب الشعب بدءاً بانتخابات مبكرة، ولكن الإخوان رفضوا ذلك. فكانت المظاهرة الأضخم فى تاريخ مصر، وكان المنقذ من هذا الوضع المؤسسة العسكرية بقيادة وزير الدفاع المشير عبد الفتاح السيسي الذى تبنى المطالب الشعبية، مما دفع أغلبية المصريين إلى مطالبته بتوليه سدة الرئاسة فكانت الانتخابات التى أعطته الثقة كي يصبح رئيساً

لجمهورية مصر العربية. إن الإرث الذى يحمله السيسي كبير، بعدما أوصلت السياسات التى أشرنا إليها. إلى مآس تمثلت بانتشار الفقر والأمية وزيادة العاطلين عن العمل.

خاتمة:

لقد تسلم الرئيس السيسي إرثاً ضخماً من المشكلات الاقتصادية والصحية والتربوية إذ تجاوزت نسبة المصريين الذين هم تحت خط الفقر ال ٥٠%، بينما تجاوزت نسبة الأميه ٤٠%، كذلك فإن قرابة ال٥٠% من المصريين هم بحاجه إلى معالجات طبية، بالإضافة إلى العاطلين عن العمل الذى تجاوزت نسبتهم ال٣٠%، وما يزيد عن مليون طفل مشرد، فضلاً عن تردى موقع مصر على الصعيدين الإقليمي والدولي وازدياد حاجة المصريين إلى الماء والطاقة والغذاء.

إنه إرث كارثي، لكن يبدوا أن ما بدأ به السيسي هو المدخل للتصويب، فالبدء بإنشاء قناة سويس جديدة، ودعوة المصريين للمساهمة فى إنشائها وتمصيرها، حيث لبى المصريين هذه الدعوة. وشق وتزفييت ثلاثة آلاف و٢٠٠ كم من الطرقات واستصلاح ما يزيد عن أربعة ملايين فدان من الاراضي البور وتحويلها إلى أراضي صالحة للزراعة.[xxix] فقد شهدت فترة الستة أشهر الأولى من رئاسة الرئيس السيسي غلبة أكبر نسبياً لعنصر محاولة التخطيط فى صنع السياسات العامة عن أسلوب إطفاء الحرائق، الذى ربما كان سمة أبرز فى عهد حكومة الببلاوي أثناء فترة حكم الرئيس عدلي منصور، وهو أمر متوقع أخذاً فى الاعتبار وجود رئيس منتخب قادم بتفويض كبير لمدة ٤ سنوات، على عكس رئيس انتقالي مؤقت تسلم الدولة وهى فى حالة عراك سياسي حاد[(xxx)].

وفى إطار السياسة العامة لمكافحة العنف والإرهاب نشرت الجريدة الرسمية نص قانون مكافحة الإرهاب الجديد والذى تم التصديق عليه من قبل رئيس الجمهورية السيد عبد الفتاح السيسي ويتضمن ٥٤ مادة تتناول التفاصيل

المتعلقة بالإرهاب وذلك فى ١٥ اغسطس ٢٠١٥[xxxi] كمحاوله جادة من رئيس الجمهورية للتخلص من تلك الظاهرة.

نتائج البحث:

١- لقد كانت جماعة الإخوان الإرهابية مصدر هام من مصادر العنف بعد الثورة، حيث تبنوا هذا النهج من العنف ليحصلوا على مطامعهم السياسية.
٢- فكان لابد من تحليل السياسة العامة لهذه المرحلة وذلك لعدة أسباب أولها أن السياسة العامة هى المكون الرئيسي لمخرجات النظام السياسي ككل وإحدى نقاط التماس المهمة بين المواطن والنخبة الحاكمة، ومن ثم تلعب دوراً كبيراً فى تقييم المواطن لحاكمة – إما تأييداً أو اعتراضاً – وبالتالي درجة الاستقرار التى يتصف بها النظام السياسي. أضف إلى ذلك أن كثيراً من مطالب الثورة ذاتها كانت فى الواقع رفضاً لسياسات عامة سابقة.
٣- ظلت موجة العنف مستمرة لفترة طويلة مما أثر على الوضع الاقتصادي والامني والسياسي أيضاً.
٤- لقد تأثرت السياسة العامة للدولة بأحداث العنف .إلا إن ردود الأفعال من قبل القيادات السياسية كانت دائماً تأتى متأخرة. فلم يكن هناك سياسة عامة واضحة تنتهجها الحكومات لمواجهة موجات العنف المختلفة التى شهدتها البلاد من اعتصامات وتظاهرات غير سلمية.
٥- ظل الوضع على ما هو عليه من حيث عدم وجود سياسات عامة رادعه إلى حين اصدار الرئيس المستشار عدلي منصور قانون ١٠٧ لسنة ٢٠١٣ المتعلق بتنظيم التظاهرات السلمية للحد من أعمال العنف وذلك فى إطار السياسة العامة تجاه ظاهرة العنف.كما أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي قانون مكافحة الإرهاب الجديد وذلك فى ١٥ أغسطس ٢٠١٥ وذلك فى نفس الإطار.
٦- ومنذ ذلك الحين تعمل الدولة المصرية جاهده بكافة مؤسستها للقضاء على ظاهرة العنف والإرهاب ساعيةً إلى تحقيق الاستقرار السياسي وتوجيه السياسات العامة نحو تحقيق تنمية حقيقية للبلاد

المراجع:-

١- هبه سلامه أحمد أبو كليله، **الدولة المدنية فى خطاب الرئيس محمد مرسى: دراسة تحليلية**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٤، ص ١٠٠
٢- د. كمال الهلباوى، **رئيس انتقالى.. ثورة مستمرة**، مرجع سبق ذكرة، ص ٢١٧
٣- عمرو حمزاوى، **هامش للديمقراطية فى مصر: محطات وقضايا تحول لم تتم**، مرجع سبق ذكرة، ص١٣٨
٤- د. كمال الهلباوى، **رئيس انتقالى.. ثورة مستمرة**، مرجع سبق ذكرة، ص ٢٠٠
٥- السيد يسين، **فيتو على عصر الإخوان: نقد العقل المغلق**، مرجع سبق ذكرة، ص ٢٣٩، ٢٤٠
٦- المرجع السابق، ص ٢٤١، ٢٦٠، ٢٦١
7- **,The Egyption Experience of the muslim brotherhood in power 2012 – 2013**, Bedford Row, London , june 2015, pp 108
٨- أبو بكر الدسوقى، **الحصاد الهزيل للثورات العربية**، مجلة السياسة الدولية، عدد ٩٢، المجلد ٤٨، ابريل ٢٠١٣، ص ٦
٩- المرجع السابق، ص٧
10- Hafez Ghanem , **Egypt s difficult transition: why the international community must stay economically engaged** , Global economy & Development at brookings institution ,jan 2014 , pp 26
11- http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/TmpArticles.aspx?catId=5114#٢٠١٥/١١/١٢،
١٢- إيهاب كمال، **إنجازات الفريق أول عبد الفتاح السيسى**، الكرنك للنشر والتوزيع، ٢٠١٤، ص ٣٦
13- Mervat F.Hatem ,**The Egyption political debate on the youth and the January 25 th revolution** (part2), Syddansk universitet. august 2014 ,pp 1-6

١٤- إيهاب كمال، **إنجازات الفريق أول عبد الفتاح السيسى**، مرجع سبق ذكرة، ص ٣٧
١٥- د. عبد السلام نوير، **فى معنى الحدث: تكييف ٣٠ يونيو فى سياق الحالة الثورية العربيه**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٤،المجلد ٤٨، أكتوبر ٢٠١٣، ص٥٦
١٦- المرجع السابق، ص ٥٧
١٧- إيهاب كمال، **انجازات الفريق أول عبد الفتاح السيسى**، مرجع سبق ذكرة، ص ١١٨
١٨- مصطفى بكرى، **السيسى الطريق إلى استعادة الدولة المصرية**، ط٤، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠١٤، ص ١٣٣، ١٣٤
١٩- د. علي الدين هلال، د. مي مجيب، د. مازن حسن، **عودة الدولة: تطور النظام السياسى فى مصر بعد ٣٠ يونيو**، ط١، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،٢٠١٥، ص ٣٠٦، ٣٠٧
20- http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?catlD=1660#. vmspNvv 971 u٢٠١٥/١١/١٢ ،
٢١- جريدة الأهرام، http://gate.ahram.org.eg/News/422411.aspx، ٢٠١٣/١١/٢٤
٢٢- محمد سعيد عبد المجيد، **قانون التظاهر والواقع الأجتماعى : دراسة فى سوسيولوجيا صناعة القانون**، حوليات أداب عين شمس، المجلد ٤٣، ديسمبر ٢٠١٥، ص ٤٨٩
أجيال العنف: شهدت مصر، منذ بداية السبعينات وحتى اليوم، نحو ٣ أجيال من تنظيمات العنف (١) أولهما جيل " التنظيمات المركزية الكبرى " ويقصد بها (الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد) (٢) أما الجيل الثانى من التنظيمات الجهادية فيقصد بها جيل " عولمة الجهاد " وهو الذى تم الإعلان عنه رسمياً فى فبراير ١٩٩٨ من خلال تشكيل الجبهه الاسلامية العالمية لقتال اليهود والصليبين (٣) وبخلاف الجيلين الاول والثانى، الجيل الثالث من تنظيمات العنف هو جيل العنف العشوائى.
٢٣- محمد إسماعيل، **خريطة الجيل الثالث من تنظيمات العنف فى مصر**، السياسة الدولية، العدد ٩٨، أكتوبر ٢٠١٤، ص ٨٢

٢٤-د. محمد مجاهد الزيات، **ممرات الخطر: سبكات العنف الجهادية بين غزة وسيناء**، السياسة الدولية، العدد ١٩٧، يوليو ٢٠١٤، ص ٨٤
٢٥-منير أديب، **خريطة الجهاد المسلح فى مصر: التنظيمات الجهادية بعد ٣٠ يونيو**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٥، ص ٦٥-٦٧
٢٦-http://www.sis.gov.eg/Ar/Templtes/Articles/tmpArticles.aspx?ArtlD=74166#.vmsM71v971u، ٢٠١٥/١١/١٢
٢٧-http://www.sis.gov.eg/Ar/Templtes/Articles/tmpArticles.aspx?ArtlD=74166#.vmsM71v971u، ٢٠١٥/١١/١٢
٢٨-http://www.sis.gov.eg/Ar/Templtes/Articles/tmpArticles.aspx?ArtlD=74166#.vmsM71v971u، ٢٠١٥/١١/١٢، المرجع السابق
٢٩-فرحان صالح، **حول تجربة الإخوان المسلمين: من جمال عبد الناصر إلى عبد الفتاح السيسى**، تقديم: السيد ياسين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٥،ص ٢٥، ٢٦
٣٠-د. مازن حسن وآخرون، **عودة الدولة: تطور النظام السياسى فى مصر بعد ٣٠ يونيو**، مرجع سبق ذكرة، ص ٣٠٦
31- http://www.ahram.org.eg/News/121635/25/423204/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89/%D9%86%D8%B5--%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8.aspx، ٢٠١٧/١/٢٨